

وافق مجلس الأمة في جلسته العادية امس بالاجماع على مشروع القانون بشأن الرعاية الاجتماعية للمسنين في مداولتيه الأولى والثانية وأحاله الى الحكومة. كما وافق المجلس على طلب النيابة العامة برفع الحصانة النيابية عن النائب د.عبدالحمد دشتي في القضية رقم (32/2016 حصر التنفيذ المقيد 2016/20 جنح المباحث» والمتعلقة بتهمة اساءته للقضاة في قضية الخلية الإرهابية، وجاءت نتيجة تصويت المجلس على تقرير لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية الذي انتهى الى التوصية بالموافقة على طلب النيابة العامة برفع الحصانة عن النائب دشتي بموافقة 39 عضوا من اصل 44 من الأعضاء الحاضرين. كما وافق المجلس ايضا على طلب النيابة العامة برفع الحصانة النيابية عن النائب دشتي في القضية رقم (10/2016) حصر أمن الدولة والمتعلقة بتهمة اساءته للمملكة العربية السعودية، وجاءت نتيجة التصويت على طلب النيابة العامة برفع الحصانة بموافقة 41 عضوا ورفض خمسة من أصل 46 من الأعضاء الحاضرين. وأجل مجلس الأمة تشكيل لجنة تحقيق برلمانية للوقوف على اسباب التجاوزات والمخالفات التي اتخذت في التعيينات الاخيرة بالإدارة العامة للجمارك بناء على طلب حكومي وفقا للمادة 67 من اللائحة الداخلية للمجلس، كما أجل المجلس ايضا بناء على طلب حكومي تشكيل لجنة تحقيق برلمانية في شأن المخالفات والتجاوزات في المشروعات والعقود والأوامر التغييرية والمشاريع التي عليها شبهات مالية والترقيات المخالفة في مؤسسة البترول الوطنية والشركات التابعة وفقا لذات المادة المذكورة، وأقر المجلس الخطاب الأميري وأحاله للحكومة تمهيدا لرفعه لصاحب السمو الأمير، بالإضافة الى الموافقة على التوصيات الخاصة بالبدون، وإلى التفاصيل:

تابع الجلسة: سماح عبد الحفيظ - بدر السويل - خالد الجليل

إحالة الخطاب الأميري للحكومة وإقرار «رعاية المسنين»

● د.أحمد مطيع: بالنسبة لرفع الحصانة عن دشستي والكبيدة، فهو مشهور عنه الإساءة للمملكة العربية السعودية. ● عادل الخرافي: وقفت البلد عشان عبدالحمد دشتي. هناك رسالة جيدة من الميزانية وضيعها علينا دشتي. دشتي قال أنا مضر أرفعوا عنه الحصانة وخلصونا. رسالة الميزانيات روعة تنفيذ الحكومة، أين التعويضات ومصاري الغزو؟! هذا دور المجلس. وهناك تعثر في تنفيذ مشاريع حكومية كبرى خل تشغل دولة مؤسسة كبرى. لماذا لا تعرف تعدل وضع الخطوط الجوية الكويتية؟ هذا هو الشغل العادل. مو قصة عبدالحمد دشتي هو فصر على موقعه.

نحن نترك الأولويات ونتوجه الى التفاهات يا حكومة اعقدي جلسة خاصة لمناقشة هذه التقارير وأنت في إدارة سمو الشيخ جابر المبارك. وسوف ترعوا رؤوسكم وأنتم جديرون بذلك. هذه القضايا كلها هي قضايا الشارع الكويتي. ● مبارك الحريص: الرسالة الخامسة الخاصة بالحصانة عن دشستي، فاللجنة التشريعية لا توجب اساسا حتى إخطار النائب ولكن جرى العرف على إخطاره رئيس المجلس أحال الطب يوم 10 مارس وأخطرنا. في نفس اليوم ونحننا الشكوى ولا ملادة في التأجيل. لن نقول إنه استمرنا المشاكل لكن اللجنة استشهدت بالدستور.

نحن لسنا امام محكمة لكي نلزم بالتأجيل. هل هو يدلس على المجلس؟ فهو ذكر 5 مواد ليس لها علاقة بالحصانة.

نحن لم نبيت البنية لعبدالحمد دشتي فلو كان بيدنا لاتخذنا اجراءات اكثر من ذلك. ولكن متفق على ان الشكوى ليس بها كبيدة. رجل يسب دولة جارة شقيقة وشوه صورة الكويت في الخارج. وتقديرا في اللجنة البت في الطلب بصفة الاستعجال. ولكن كلامه غير مقبول. وهو يدعي فهمه بالدستور والقانون ويستشهد بمواد ليس لها علاقة بالحصانة. وبدأ ينقل صراخاته من خارج المجلس الى داخله.

● عبدالله الطريجي: رجالات الكويت عندما وضعوا هذا الدستور لم يتخيلوا في يوم من الايام انه سينجح عضو بهذا المستوى ولو كانوا يعرفون ذلك لوضعوا عقوبات اشد. يفترض التصويت على تقرير اللجنة مباشرة. وهو طلع في قناة المنار فاين الكبيدة في ذلك؟! رسالة لجنة الميزانيات، نحن نقدر الجهود المبذولة ونريد تفعيل المحاكمات التأديبية وهذه التقارير مهمة ولأسلاف الملاحظات نفسها تستمر.

وبالنسبة لرسالة المال العام، فقد حققنا في العقود التي تأخذها بعض الشركات ووجدنا تحايلا وفسادا وشركة بشارة لها نفوذ قوي وتأخذ عقودا بالملايين بالرغم من الملاحظات عليها، وفوجئنا بانها تحتفظ بمعلومات تخص الأمن القومي للدولة ومن يعمل على إدخال المعلومات موظفوها من الوافدين، ألم تعلموا من درس الغزو؟ موظفو الشركة باتون بعد الظاهر ويزورون عقود العمل. وهي الآن قدمت عروضاً وجلس مع وزير التجارة وموظفو الوزارة قالوا هناك تحفظ على هذه الشركة ولا نريدها. ولكن قالوا ان هناك تعليمات بتزوير هذه المناقصة. ونحذرنا اذا مرت هذا العقد.

امن الكويت وسعمتهم اهم من هذه الشركة وصاحب الشركة وصل لنا رسائل ونقول له مو انت ولا جدك ولا جد جدك يشترينا. واكثر العقود اخذتها هذه الشركة مع ديوان الخدمة وتبين اثناء التحقيق ان احد الموظفين في ديوان الخدمة اثناء دوامه كان على اتصال مع الشركة ويتعامل معها ويعطيها معلومات وبعد ما اكتشفوا طلع من الديوان وعن مستشارا في هذه الشركة. يعني هذه الشركة اشترت ذمة موظف وكان يفترض فسح التعاقد مع الشركة لكن الفساد انتشر في البلد.

● صالح عاشور: نكرر شكرنا في الامانة العامة على شكرهم وجهدهم وآخر شيء يزودونا بعمل النائب وأنشطته وأسئلته واقتراحاته. ووجدنا في الإمارات ووزارة السعادة، وأرى ورودا وديكورات جيدة في المجلس فهل

في الخارج. مرة دشستي ينحاش ويسافر ومرة هو يكون مسافرا فيفترض ان يستدعي ويؤخذ رأيه في فترة الشهر واللجنة لم تأخذ بفترة الشهر لأنه ممكن أن يعود الى الكويت ويستمعون الى وجهة نظره. فهم استعجلوا في رفع الحصانة، خاصة أن فترة الشهر لم تتقضى.

د.عبدالحمد عباس دشتي يشكو فيها من إتاحة الفرصة له لإبداء وجهة نظره لدى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية عند دراسة طلب رفع الحصانة عنه. ستناقش عند مناقشة تقرير اللجنة التشريعية

رسالة من عضو مجلس الأمة د.عبدالحمد عيسى دشتي يشكو فيها من إتاحة الفرصة له لإبداء وجهة نظره لدى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية عند دراسة طلب رفع الحصانة عنه. ستناقش عند مناقشة تقرير اللجنة التشريعية

رسالة من عضو مجلس الأمة فيصل عدنان عبدالصمد: بالنسبة للتقرير القديمة واستقنا منها في مناقشة الميزانية والحساب الختامي وأرسلناها الى الحكومة لإعطاء رأيها وترسلها الى الديوان. ويمكن الرجوع الى التقارير لأننا أرسلنا نسخة الى قسم البحوث في المجلس للاستفادة من هذه الدراسات نشكر الامانة إذ فعلت هذه التقارير على اسطوانات C.D.

التصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت تحت المراجعة للنظر في تخفيضه، إضافة الى عرضه على النقاش الجاري بشأن الإصلاح الاقتصادي.

تحال الى اللجنة المالية (موافقة عامة) رسالة من عضو مجلس الأمة د.عبدالحمد عيسى دشتي يشكو فيها من إتاحة الفرصة له لإبداء وجهة نظره لدى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية عند دراسة طلب رفع الحصانة عنه. ستناقش عند مناقشة تقرير اللجنة التشريعية

رسالة من عضو مجلس الأمة فيصل عدنان عبدالصمد: بالنسبة للتقرير القديمة واستقنا منها في مناقشة الميزانية والحساب الختامي وأرسلناها الى الحكومة للاستفادة منها. ويمكن الرجوع الى التقارير لأننا أرسلنا نسخة الى قسم البحوث في المجلس للاستفادة من هذه الدراسات نشكر الامانة إذ فعلت هذه التقارير على اسطوانات C.D.

رسالة من نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير النفط بالوكالة ومتابعة تصويب المخالفات التي وردت في تقرير ديوان المحاسبة. (موافقة عامة) رسالة من رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي يطلب فيها التوصية بأن تستبعد التعاقدات الحكومية الشركات التي شاب تنفيذها للعقود قصور ومخالفات، مع تكليف لجنة حماية المال العام التحقيق في مخالفات الشركة وتقديم تقريرها في غضون اسبوعين. (موافقة عامة) رسالة من نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية بشأن وضع



رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ونائبه مبارك الخريجي وأمين السر م.عادل الخرافي وعدنان عبدالصمد وتبدو الامانة العامة

(موافقة عامة) بصفتها (كلجنة تحقيق) واللجنة المختصة طبقا لنص المادة 58 من اللائحة الداخلية. رسالة من رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي يطلب فيها التوصية بأن تستبعد التعاقدات الحكومية الشركات التي شاب تنفيذها للعقود قصور ومخالفات، مع تكليف لجنة حماية المال العام التحقيق في مخالفات الشركة وتقديم تقريرها في غضون اسبوعين. (موافقة عامة) رسالة من نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية بشأن وضع

بند الرسائل الواردة انتقل المجلس الى مناقشة بند الأوراق والرسائل الواردة وتضمن 6 رسائل واردة جاء نصها كالتالي: رسالة من رئيس لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد يطلب فيها إحالة التقارير والدراسات التي سبق ان أعدها ديوان المحاسبة الى الحكومة لتوافي الديوان برأيها حيالها والإجراءات المتخذة لتنفيذ ما جاء فيها من توصيات في مدة أقصاها شهران.

بند الرسائل الواردة انتقل المجلس الى مناقشة بند الرسائل الواردة وتضمن 6 رسائل واردة جاء نصها كالتالي: رسالة من رئيس لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد يطلب فيها إحالة كتاب وزير التربية ووزير التعليم العالي بشأن طلب تشكيل لجنة تحقيق حول تكرار حالات وفيات العمال في مشروع مدينة صباح السالم الجامعية (الشدادية) الى لجنة المرافق العامة

بند الرسائل الواردة انتقل المجلس الى مناقشة بند الرسائل الواردة وتضمن 6 رسائل واردة جاء نصها كالتالي: رسالة من رئيس لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد يطلب فيها إحالة كتاب وزير التربية ووزير التعليم العالي بشأن طلب تشكيل لجنة تحقيق حول تكرار حالات وفيات العمال في مشروع مدينة صباح السالم الجامعية (الشدادية) الى لجنة المرافق العامة

الروضان: أطالب رئيس الوزراء باختيار وزير أصيل لحقيبة النفط

العبدالله: لا مخالفة دستورية أو قانونية في عدم تسمية الصالح وزيرا أصيلاً للنفط

عبدالصمد: أقترح إعادة تقرير حصانة دشستي إلى اللجنة لاستدعاء العضو المشكو في حقه

الخرافي: هناك تعثر كبير في تنفيذ مشاريع حكومية كبرى

الحريص: اللجنة التشريعية غير ملزمة بإخطار العضو المشكو في حقه

عاشور: اقتصادنا قوي ومتين والصناديق السيادية تجاوزت الـ 600 مليار دولار

العمر: هل الحكومة جادة في الإصلاح الشامل أم ستكتفي بزيادة البنزين والكهرباء؟

الغانم يستقبل الدفعة الأولى من الحرس النسائي لمجلس الأمة

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم مكتبته أمس الأيمن العام المساعد لشؤون حرس مجلس الأمة اللواء خالد الوقت الذي قدم للغانم الدفعة الأولى من الحرس النسائي لجلس الأمة. وحث الغانم الدفعة الأولى للحرس النسائي التي ضمت ضابطتين وثلاث ضابطات صف على المثابرة والجدية في العمل والتحلي بروح المسؤولية والانضباط والتعاون مع زملائهن من قوة حرس المجلس. كما أكد على أن وجود الحرس النسائي للمجلس أصبح ضرورة واستحقاقاً نظراً للحاجة إلى وجود عناصر نسائية محترفة يمكنها التعامل مع أي إجراء أمني أو عمليات التفيتيش خاصة من النساء.



الرئيس الغانم متوسلا اللواء خالد الوقت والملازم بدر المطوع والحرس النسائي لمجلس الأمة



جانب من جلسة أمس



عدنان عبدالصمد ود.عبدالله الطريجي مع م.أحمد الجبار

التصويت على رفع الحصانة عن النائب د.عبدالحمد دشتي في قضية الإساءة للمملكة العربية السعودية						
م	الاسم	موافق	غير موافق	ممتنع	غير موافق	ممتنع
1	أحمد حاجي لاري					
2	أحمد خالد الجبار					
3	أحمد سليمان القضيبي	✓				
4	أحمد عبدالله مطيع	✓				
5	أنس خالد الصالح	✓				
6	بدر حمد العيسى					
7	جابر المبارك الصباح					
8	جمال حسين العمر					
9	حمدان سالم العازمي	✓				
10	حمد سيف الهرشاني	✓				
11	حمود محمد الحمدان	✓				
12	خالد الجراح الصباح		غير موجود			
13	خلف ديميثري العززي		غير موجود			
14	خليل إبراهيم الصالح	✓				
15	خليل عبدالله آيل	✓				
16	راكا يوسف النصف	✓				
17	روضان عبدالعزیز الروضان	✓				
18	سعد علي الخنقور	✓				
19	سعدون حماد العتيبي	✓				
20	سعود تشمي الحريجي	✓				
21	سلطان جعدان التضمري	✓				
22	سلمان حمود الصباح	✓				
23	سيف مطلق العازمي	✓				
24	صالح أحمد عاشور	✓				
25	صباح خالد الصباح	✓				
26	طلال سعد الجلال	✓				
27	عادل مساعد الخرافي	✓				
28	عبدالحمد عيسى دشتي					
29	عبد الرحمن صالح الجبران	✓				
30	عبدالله ابراهيم التميمي	✓				
31	عبدالله محمد الطريجي	✓				
32	عبدالله مرزوق العدواني	✓				
33	عبدالله يوسف المعيوف	✓				

النتيجة النهائية موافقة: 41، عدم موافقة: 5، الحضور: 46



خلف ديمتير وحمد الهرشاني



م.أحمد الجسار



مأمسي الهاجري



كامل العوضي

المجلس يرفع الحصانة عن دشتي في قضيتي الإساءة للسعودية والتعرض للقضاء



هند الصبيح وأركان وزارتها خلال مناقشة قانون المسنين



د.بدر العيسى



الشيخ سلمان الحمود ود.علي العيمير

مما لا شك فيه، فإن الحصانة التي يتمتع بها أعضاء المجلس في القضايا الجنائية والمدنية، أصبحت عائقاً أمام العدالة، خاصة في القضايا التي تتعلق بالفساد المالي والإداري. ولذا، فإن المجلس يرفع الحصانة عن دشتي في قضيتي الإساءة للسعودية والتعرض للقضاء.

العلي: أتعهد بعدم التوقيع على مخالفة إلا بعد انتهاء التحقيق

فيما يتعلق برفع الحصانة عن دشتي، فإن المجلس يرفع الحصانة عن دشتي في قضيتي الإساءة للسعودية والتعرض للقضاء. وهذا القرار يأتي بعد انتهاء التحقيق في القضية.

مما لا شك فيه، فإن الحصانة التي يتمتع بها أعضاء المجلس في القضايا الجنائية والمدنية، أصبحت عائقاً أمام العدالة، خاصة في القضايا التي تتعلق بالفساد المالي والإداري. ولذا، فإن المجلس يرفع الحصانة عن دشتي في قضيتي الإساءة للسعودية والتعرض للقضاء.

العلي: أتعهد بعدم التوقيع على مخالفة إلا بعد انتهاء التحقيق

فيما يتعلق برفع الحصانة عن دشتي، فإن المجلس يرفع الحصانة عن دشتي في قضيتي الإساءة للسعودية والتعرض للقضاء. وهذا القرار يأتي بعد انتهاء التحقيق في القضية.

مما لا شك فيه، فإن الحصانة التي يتمتع بها أعضاء المجلس في القضايا الجنائية والمدنية، أصبحت عائقاً أمام العدالة، خاصة في القضايا التي تتعلق بالفساد المالي والإداري. ولذا، فإن المجلس يرفع الحصانة عن دشتي في قضيتي الإساءة للسعودية والتعرض للقضاء.

العلي: أتعهد بعدم التوقيع على مخالفة إلا بعد انتهاء التحقيق

فيما يتعلق برفع الحصانة عن دشتي، فإن المجلس يرفع الحصانة عن دشتي في قضيتي الإساءة للسعودية والتعرض للقضاء. وهذا القرار يأتي بعد انتهاء التحقيق في القضية.

مما لا شك فيه، فإن الحصانة التي يتمتع بها أعضاء المجلس في القضايا الجنائية والمدنية، أصبحت عائقاً أمام العدالة، خاصة في القضايا التي تتعلق بالفساد المالي والإداري. ولذا، فإن المجلس يرفع الحصانة عن دشتي في قضيتي الإساءة للسعودية والتعرض للقضاء.

العلي: أتعهد بعدم التوقيع على مخالفة إلا بعد انتهاء التحقيق

فيما يتعلق برفع الحصانة عن دشتي، فإن المجلس يرفع الحصانة عن دشتي في قضيتي الإساءة للسعودية والتعرض للقضاء. وهذا القرار يأتي بعد انتهاء التحقيق في القضية.

مما لا شك فيه، فإن الحصانة التي يتمتع بها أعضاء المجلس في القضايا الجنائية والمدنية، أصبحت عائقاً أمام العدالة، خاصة في القضايا التي تتعلق بالفساد المالي والإداري. ولذا، فإن المجلس يرفع الحصانة عن دشتي في قضيتي الإساءة للسعودية والتعرض للقضاء.

العلي: أتعهد بعدم التوقيع على مخالفة إلا بعد انتهاء التحقيق

فيما يتعلق برفع الحصانة عن دشتي، فإن المجلس يرفع الحصانة عن دشتي في قضيتي الإساءة للسعودية والتعرض للقضاء. وهذا القرار يأتي بعد انتهاء التحقيق في القضية.

مما لا شك فيه، فإن الحصانة التي يتمتع بها أعضاء المجلس في القضايا الجنائية والمدنية، أصبحت عائقاً أمام العدالة، خاصة في القضايا التي تتعلق بالفساد المالي والإداري. ولذا، فإن المجلس يرفع الحصانة عن دشتي في قضيتي الإساءة للسعودية والتعرض للقضاء.

العلي: أتعهد بعدم التوقيع على مخالفة إلا بعد انتهاء التحقيق

فيما يتعلق برفع الحصانة عن دشتي، فإن المجلس يرفع الحصانة عن دشتي في قضيتي الإساءة للسعودية والتعرض للقضاء. وهذا القرار يأتي بعد انتهاء التحقيق في القضية.

مما لا شك فيه، فإن الحصانة التي يتمتع بها أعضاء المجلس في القضايا الجنائية والمدنية، أصبحت عائقاً أمام العدالة، خاصة في القضايا التي تتعلق بالفساد المالي والإداري. ولذا، فإن المجلس يرفع الحصانة عن دشتي في قضيتي الإساءة للسعودية والتعرض للقضاء.

العلي: أتعهد بعدم التوقيع على مخالفة إلا بعد انتهاء التحقيق

فيما يتعلق برفع الحصانة عن دشتي، فإن المجلس يرفع الحصانة عن دشتي في قضيتي الإساءة للسعودية والتعرض للقضاء. وهذا القرار يأتي بعد انتهاء التحقيق في القضية.

مما لا شك فيه، فإن الحصانة التي يتمتع بها أعضاء المجلس في القضايا الجنائية والمدنية، أصبحت عائقاً أمام العدالة، خاصة في القضايا التي تتعلق بالفساد المالي والإداري. ولذا، فإن المجلس يرفع الحصانة عن دشتي في قضيتي الإساءة للسعودية والتعرض للقضاء.

العلي: أتعهد بعدم التوقيع على مخالفة إلا بعد انتهاء التحقيق

فيما يتعلق برفع الحصانة عن دشتي، فإن المجلس يرفع الحصانة عن دشتي في قضيتي الإساءة للسعودية والتعرض للقضاء. وهذا القرار يأتي بعد انتهاء التحقيق في القضية.

قانون المسنين

مادة 1: في تطبيق احكام هذا القانون بقصد بالكلمات والعبارات الآتية المعنى المبين قرين كل منها:

1- المسن: كل مواطن كويتي بلغ من العمر خمسا وستين (65) سنة.

2- المسن المعوز: كل مسن غير قادر على ان يؤمن لنفسه وكلما او جزئيا ما يؤمنه الشخص العادي من ضروريات الحياة الطبيعية نتيجة قصور في قدراته المالية او البدنية او العقلية او النفسية.

3- الاسرة: اقارب المسن وتشمل:

- الزوج او الزوجة.
- الاولاد.
- اولاد الاولاد.
- الاشقاء.

4- الوزارة: وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

5- الوزير: وزير الشؤون الاجتماعية والعمل.

6- المشرف: موظف في الوزارة يختص بالاشراف على الجهات والافراد في شأن توفير الخدمات والاحتياجات وفقا للقانون.

7- رعاية المسن: القيام بالخدمات اللازمة لتلبية الحاجات الاساسية المادية والمعنوية للمسن.

8- دار رعاية المسن: أي منشأة عامية او خاصة مرخص لها من قبل الوزارة بايواء المسنين او رعايتهم او تقديم الخدمات لهم.

9- بطاقة المسن: مستند رسمي يصدر عن الوزارة يثبت ان حامله يستحق الخدمات المقدمة للمسن والمسن المعوز وانه من الخاضعين لاحكام هذا القانون.

10- الرعاية النهارية: احد نظم الرعاية الحديثة بحيث يستفيد المسن من الخدمات والبرامج والانشطة المعدة لهم على مدار اليوم في مراكز الخدمة ثم يعودون في نهايته الى اسرهم.

11- المحكمة المختصة: محكمة الاسرة.

مادة 2: للمسسن الحق في العلاج خارج الدولة على نفقتها متى تطلبت حالته الصحية ذلك، طبقا لشروط العلاج في الخارج المحددة من وزارة الصحة.

مادة 3: يستحق المسن المعوز، غير المقيم في احدى دور الرعاية العامة، مخصصا شهريا وبجل خادم ومرمض لضمان معيشة لائقة له. وتحدد اللائحة التنفيذية ضوابط وشروط استحقاق المخصص الشهري والبدلين المشار اليهما.

مادة 4: يعفى المسن المعوز من دفع مقابل استخدام وسائل النقل العام ورسوم تسجيل مركبته الخاصة، ومن اداء كافة الرسوم مقابل الخدمات العامة، كما تعفى الادوات والاجهزة التعويضية والمركبات المجهزة لكبار السن من الرسوم الجمركية.

مادة 5: تتخذ الحكومة جميع التدابير والاجراءات التي تكفل

للمسنيين مباشرة حقوقهم المدنية والسياسية والاجتماعية.

مادة 6: تعمل الحكومة على دمج المسنين في المجتمع حسب قدراتهم وحالتهم الصحية والنفسية، وتحدد اللائحة التنفيذية الاجراءات التي تتخذ لتحقيق ذلك.

مادة 7: تلتزم الحكومة بتوفير اعداد وتجهيز وادارة دور رعاية المسنين العامة وتزويدها بذوي الخبرة والكفاءة من المتخصصين في جميع المجالات التي تتطلبها رعاية المسن وذلك بما يتلاءم مع احتياجات هذه الشريحة من المجتمع.

مادة 8: تشجع الحكومة وتدعم القطاع الخاص والهيئات غير الحكومية من الاندية وجمعيات النفع العام لاقامة وادارة دور رعاية المسنين الخاصة وانشطتها وتقديم العون للاسر القائمة على رعاية المسنين. وتحدد اللائحة التنفيذية آليات دعم القطاع الخاص ووجه المعونة المقدمة للاسر القائمة على رعاية المسنين واجراءات وشروط وضوابط منح التراخيص لإنشاء دور رعاية المسنين الخاصة وشروط واسعار الاقامة وخدمات الرعاية فيها.

مادة 9: تلتزم الحكومة بتخصيص امكان للمعنيين بالاندية ومراكز للانشطة الرياضية والثقافية والترفيهية وفقا للمواصفات الخاصة بالمسنيين وتوفير المتخصصين من ذوي الخبرة والكفاءة واقامة ديوان للمسنيين في كل محافظة من محافظات الدولة وان تخضع لاشراف الوزارة.

مادة 10: تلتزم الجهات الحكومية المعنية باتخاذ الاجراءات اللازمة لضمان استفادة المسنين من الخدمات العامة والتي منها:

- أ- توفير واعطاء الاولوية للمسنيين في الخدمات العلاجية والوقائية والارشادية بالمراكز الصحية والمستشفيات الحكومية.
- ب- توفير عدد كاف من مراكز الخدمة المتنقلة والرعاية النهارية للمسنيين في جميع مناطق الكويت.
- ج- توفير وتخصيص مواقف لمركبات المسنيين في المرافق العامة ودور العبادة ودور الترفيه ومداخل الاسواق ومواقف السيارات وغيرها من المرافق التي يرتادها المسنون.
- د- منح المسنين الاولوية في انجاز معاملاتهم في مؤسسات الدولة المختلفة.

هـ- توفير تجهيزات خاصة في وسائل النقل العام لمرعاة المسنيين وفقا لما تنظمه اللائحة التنفيذية.

مادة 11: لا يجوز قبول المسنيين بدور رعاية المسنين العامة او الخاصة او البقاؤهم بها من دون رضاهم ويتم قبول وخروج المسنين بطلب منه او من ممثله القانوني او من الوزارة عند الاقتضاء.

مادة 12: تخضع دور رعاية المسنين العامة والخاصة للرقابة الفنية والصحية من قبل كل من الوزارة ووزارة الصحة.

مادة 13: للمسنيين القاديين لاسرهم او الذين يعجزون او تعجز اسرهم عن تدبير سكن لهم او الذين يعجزون عن رعاية انفسهم وتعجز اسرهم عن رعايتهم الاولوية في الرعاية بدور رعاية المسنين العامة. ويعفى المسنون المعوزون الذين يتبعون بالاقامة بدور رعاية المسنين العامة من اداء تكاليف هذه الخدمات.

مادة 14: تتكاتف الاسرة في رعاية مسنيها وتوفير احتياجاتهم الضرورية ويتولاهما كل من الزوج او الزوجة، بحسب الاحوال، طالما كان قادرا على ادائها، فاذا لم تتوافر هذه الرعاية يكفل بها قانونا احد الاقارب المقيمين في الكويت ممن يقدر على القيام بمسؤولية رعاية المسن والمحافظة عليه والاشراف على شؤونه الحياتية وذلك وفق الترتيب التالي: الاولاد ثم اولاد الاولاد ثم الاشقاء، فاذا تعدد افراد الفئة اختاروا من بينهم من يتولى رعاية المسن مع اخذ المشرف بذلك. وفي حال عدم الاتفاق او عدم تقدم احد من الفئة التالية لتولي الرعاية ترفع الوزارة الامر الى المحكمة المختصة لتكليف احد الاقارب المشار اليهم او من غيرهم لرعاية المسن.

وتكون نفقات الرعاية من اموال المسن اذا كان لديه مال كاف لذلك، فاذا لم يكن لديه مال كاف وطلب المكلف بالرعاية الحصول على تكاليفها تحملا الاولاد ثم اولاد الاولاد ثم الاشقاء وذلك وفقا لما يقدره لها ونصيب كل منهم فيها، فاذا لم يتفقوا رفعت الوزارة الامر الى المحكمة المختصة لتقدر قيمة هذه التكاليف ومن يلزم بها.

وإذا كان من ورد ذكرهم في الفقرة السابقة غير قادرين على تحمل نفقات الرعاية او كان المكلف برعاية المسن المعوز من غيرهم، تدفع الاولاد مكافأة مادية للمكلف نظير هذه الرعاية وذلك دون الاخلال بحكم المادة 3.

وتحدد المكافأة وشروط وضوابط استحقاقها بقرار يصدر عن الوزير.

مادة 15: لا يخل تطبيق احكام هذا القانون بالحقوق والامتيازات المقررة للمسنيين في قوانين المساعدات العامة وحقوق الاشخاص ذوي الاعاقة والاحوال الشخصية المشار اليها او اي قانون آخر، ويراعى ذلك عند تقدير المكافأة المخصوص عليها في الفقرة الاخيرة في المادة 14 من هذا القانون.

مادة 16: للوزارة بناء على طلب المشرف المختص ان تطلب من المحكمة تغيير المكلف بالرعاية او احواله المسن الى احدى دور الرعاية التابعة له كلما دعت الحاجة الى ذلك.

مادة 17: على الشخص المكلف برعاية المسن اخطار المشرف في حالة مرض المسن المشمول بالرعاية او وفاته وكذلك في

حالة تبديل مسكنه او غيابه عن المسكن وعن كل طارئ آخر يطرأ عليه.

مادة 18: تختص محكمة الاسرة بالفصل بصفة مستعجلة في القضايا التي تقدم لها وفقا للمواد 14 و16 من هذا القانون باهر على عريضة، ويجوز التظلم من قرار المحكمة خلال اسبوع من تاريخ صدوره.

مادة 19: مع عدم الاخلال باي عقوبة اشده ينص عليها اي قانون آخر، يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة اشهر وبغرامة لا تزيد على الف دينار كويتي او باحدى هاتين العقوبتين كل من كلف برعاية احد المسنين وامتنع عن القيام بفعل مما تقتضيه واجبات الرعاية وترتب على ذلك إلحاق ضرر بالمسن، اما اذا نشأ عن ذلك وفاة الشخص المسن تكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تزيد على خمسة آلاف دينار او باحدى هاتين العقوبتين.

وتكون العقوبة بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر وبغرامة لا تزيد على خمسمائة دينار او باحدى هاتين العقوبتين اذا كان الضرر نتيجة اهمال المكلف، اما اذا نشأ عن ذلك وفاة المسن فتكون العقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات وبغرامة لا تزيد على الف دينار او باحدى هاتين العقوبتين.

مادة 20: مع عدم الاخلال باي عقوبة اشده ينص عليها اي قانون آخر، يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة اشهر وبغرامة لا تزيد على الف دينار كويتي او باحدى هاتين العقوبتين كل من استعمل بطاقة المسن دون ان يكون له الحق في ذلك.

مادة 21: مع عدم الاخلال باي عقوبة اشده ينص عليها اي قانون آخر، يعاقب بغرامة لا تزيد على مائة دينار كل من استخدم مواقف المركبات الخاصة بالمسنيين دون وجه حق.

مادة 22: يصدر الوزير قرارا بالموظفين الذين لهم حق ضبط الجرائم التي تقع بمخالفة احكام هذا القانون وتحرير المحاضر بشأنها.

مادة 23: يصدر الوزير اللائحة التنفيذية لهذا القانون خلال ستة اشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية، ويستمر العمل باللوائح والقرارات المعمول بها بما لا يتعارض مع احكام هذا القانون حتى يتم تعديلها او إلغاؤها.

مادة 24: يلغى القانون رقم 11 لسنة 2007 المشار اليه، كما يلغى كل نص يتعارض مع احكام هذا القانون.

مادة 25: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.



يعقوب الصانع وعلي الخميس



د.منصور الظفيري وماجد موسى واحمد القضيبني



روضان الروضان



د.علي العبيدي و.ديوسف العلي

إحالة رسالة وزير المالية بشأن التصنيف الائتماني السيادي إلى «المالية»



أنس الصالح وعسكر العنزي



الشيخ محمد العبدالله



راكان النصف وهند الصباح

الحضور: 46، موافقة: 46، غير موافقة: 0.

موافق: 0. ووافق المجلس على التصويت بمداولة ثانية على المشروع بقانون والاستناد من المادة 104 من اللائحة الداخلية بتصويت واحد.

الخطأ: وانتقل المجلس للتصويت على القانون في مداولته الأولى، تصويت نداء بالاسم: الحضور: 47، موافقة: 47، غير

موافق المجلس على التعديلات المقدمة. وزير الشؤون هند الصباح: هناك خطأ مطبعي في المادة 10. سعدون حماد: تم تصحيح

مقرر اللجنة الصحية سعدون حماد: وصلتنا تعديلات من الحكومة بشأن هذا القانون وايضا هناك تعديلات من بعض الزملاء مجموع هذه التعديلات 4.

مرزوق الغانم: نحن مصوتون وستلتزم بالتصويت. وانتقل المجلس الي مناقشة قانون حقوق المسنين والرعاية الاجتماعية لهم.

حتى تعطيه حقه الكامل، ونريد مناقشته مستقبلا كي تتم محاسبة الفاسدين. يوسف الزلزلة: سنضع هذا التقرير في بند الجلسة المقبلة.

والدخول في مناقشة قانون المسنين التي أخذت موافقة المجلس عليه. عبدالله المعيوف: هذا الموضوع مهم ونريد الاطلاع على التقرير،



أكيد

عروض مارس

عليها كل الأضواء



سارع الآن باغتنام فرصة العروض الكبيرة خلال شهر مارس على الموديلات التالية:

أفالون 2016 | **أوريون 2016** | **كامري 2016** | **كورولا 2016** | **يارس 2016**

واستفد من المزايا التالية:

تأمين شامل لمدة عام أو **سنتان صيانة أو 30,000 كم***

بالإضافة إلى:

5 سنوات كفالة - عداد مفتوح + تأمين ضد الغير + تسجيل بالمرور

بالتعاون مع:



سارع الآن واغتنم الفرصة، فالعرض لغاية 31 مارس 2016



د.يوسف الزلزلة



مبارك الحريص



عبدالله المعيوف



فيصل الكندري

معلومات إضافية: 1803803 | 1803803 | 1803803 | 1803803

معلومات إضافية: 1803803 | 1803803 | 1803803 | 1803803

معلومات إضافية: 1803803 | 1803803 | 1803803 | 1803803

معلومات إضافية: 1803803 | 1803803 | 1803803 | 1803803